تربية الموهوبين وقضايا قانونية: الأساليب والأحكام المعاصرة

فرانسيس كارنيز، جامعة ميسيسيبي الجنوبية
رونالد جي. ماركوردت، جامعة ميسيسيبي الجنوبية

FRANCES A. KARNES
RONALD G. MARQUARDT

إن أهم جانب للإطار القانوني الذي ينظّم تربية الموهوبين، هو أنه خلافًا للحماية التشريعية التي تتوافر للطلاب المعاقين، لا يوجد هناك قرار فدرالي حكومي يُلزم مدارس المقاطعات بتوفير برامج خاصة للطلاب الموهوبين، ومن ثم، فإن على المدافعين عن تربية الموهوبين مطالبة حكومات الولايات بتأسيس أطر قانونية لحماية مصالح هؤلاء الموهوبين.

تسلك حكومات الولايات العديد من المناحي لدى تأسيس بيئة قانونية لتربية الموهوبين. قد أقرّت ثلاثة أخماس الولايات في أمريكا قوانين تتطلب توفير برامج تربوية خاصة للموهوبين، مع إعطاء الولايات الحرية لاختيار ما يناسبها من المناحي المسموح بها (Council of State Directors of Programmes for the gifted, 1994).

وتعني المناحي المسموح بها، أن على مدارس المقاطعات توفير برامج للموهوبين، لكنها غير ملزمة بذلك قانونيًا. يتضمن هذا الفصل تفسيرًا وتحليلاً لصلاحيات الولاية، وتحديد إن كانت تملك تفويضًا أم لا، وأثر ذلك في حلّ الخلافات القانونية. وقد أصدرت الرابطة الوطنية للأطفال الموهوبين (١٩٩٤) ورقة تُعبّر فيها عن موقفها حيال التفويض الرسمي لفرص التعليم، على الرغم من أن هذا التفويض غير مُلزم قانونيًا (انظر الملحق). وباختصار، تتباين الولايات في درجة تمويلها لتربية الموهوبين، وهو أمر له نتائج قانونية.

لا شك في أن الاعتماد على الولايات لحماية الطلاب الموهوبين، يجعل مراقبة التطورات القانونية في تربية الموهوبين أمرًا صعبًا؛ إذ إن العدد الكبير من الولايات، وتعدّد متاهة الطرائق القانونية العاملة في الولايات، وحقيقة أن أغلب الولايات لا تنشر محاضر جلسات الاستماع التي تُعقد للموظفين، وقرارات المحاكم، يجعل متابعة الخلافات القانونية أمرًا مرهقًا.

وقد كان الباحثون في الماضي يُحالون إلى قرارات محاكم الاستئناف، والقوانين والأنظمة الإدارية، ويحاولون الحصول على المعلومات من روابط تربية الموهوبين والمهنيين في المجال، فضلاً عن الآباء. وفي ما عدا ذلك لم توجد إجراءات تجميع منظّمة لمراقبة وتسجيل الحلول المتعلقة بالمشكلات القانونية التي تحدث في مجال تربية الموهوبين.

أمّا اليوم، فإن الكمّ الهائل من الأدب، والمواد المطبوعة، والبحث القانوني عبر الحاسوب، يجعل من الاستقصاء أمرًا سهلاً. ومع استمرار ظهور مشكلات وحالات جديدة، فإن عملية البحث في هذا المجال لا تتوقف.

إجراءات حلّ القضايا القانونية

تتراوح طرائق تسوية الخلافات القانونية في تربية الموهوبين بين النقاشات غير الرسمية وقرارات المحكمة العليا في الولاية. ومن البديهي في المجال القانوني هذا أن أفضل حلّ للخلاف يكون عند أدنى مستوى ممكن. وعندما تأخذ الشكوى طريقها المعتاد – من خلال التفاوض، والوسطاء، ورفع الشكوى قضائيًا، والمراجعات الإدارية، وجلسات المحاكم –، فإن التكاليف وتأجيل القضايا يزداد إلى حدّ كبير.

وإذا وصل الحال إلى التحكيم، تصبح التكاليف هي الأمر الأهم في الموضوع.

المفاوضات

يجب أن يوجد داخل كلّ نظام مدرسي سياسات مجالس تعليم على المستوى المحلي، أو مستوى المقاطعة، أو الدائرة لحلّ قضايا التعليم العامة. وتنطبق مثل هذه السياسات –عادة– على المشكلات التي تتعلق بتربية الموهوبين. والقاعدة المتبعة عند بروز مشكلة هي الشروع في حلّها،

بدءًا بمصدرها، ثم الصعود بعد ذلك عبر التسلسل الإداري المناسب. فعلى سبيل المثال، إذا كانت القضية متعلقة بتقويم أو أهلية معايير القبول في برنامج ما، فيجب على الفرد البدء بالشخص المسؤول عن الاختبارات. أمّا إذا كان هناك اختلاف حول البرنامج الذي وُضع فيه الطالب الموهوب، فعندها سيبدأ النقاش مع الشخص المسؤول عن الإحلال أو إعداد البرامج، وعندما يتعذر الوصول إلى اتفاق بشأن هذه النقطة، تُرفع القضية إلى المستويات العليا، ويكون ذلك إلى المدير في العادة، ثم إلى مجلس المدرسة. وفي مدارس المقاطعات الكبيرة، هناك خطوات إضافية تتخلل ذلك.

يجب على الشخص غير المقتنع بالحلّ تجميع الوثائق ذات العلاقة، مثل: قوانين الولاية المتعلقة بتربية الموهوبين، والقضايا ذات الصلة، وأنظمة ولوائح مجلس تعليم الولاية، ومجالس التعليم على المستوى المحلي، أو مستوى المقاطعة، أو الدائرة. وإذا كانت هناك قضايا سابقة في المحاكم، أو جلسات للنظر في شكوى بعدم تحقيق العدالة في الإجراءات القانونية المتخذة، فيجب مراجعتها ودراستها للاهتداء بها، ما لم تكن معلومات خاصة. وبالإضافة إلى مراجعات القضايا المذكورة أعلاه، يجب تجميع المحاضر الدقيقة لكلّ من: الاجتماعات، والمكالمات الهاتفية، وجهات الاتصال الأخرى، والتواريخ، والمكان، والأشخاص الحاضرين، والمناقشات، والقرارات التي اتُّخذت. كما يجب إرسال رسالة إلى أطراف القضية كافة بعد كلّ اجتماع، ضمن فترة زمنية محددة، مع موجز للقضية، وطلب مكتوب لتوضيح بعض النقاط.

يجب اتباع التعليمات الإضافية الخاصة بالمفاوضات، وكذلك الخطوات الأخرى المتبعة في حلّ القضية؛ للتأكد من صحة المعلومات، وضمان حفظ السجلات بعد كلّ إجراء مُتّخذ. كما يجب أن تُوفّر قوانين الولاية السارية، والسياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بمجلس الولاية، والمجالس المحلية ومجالس المقاطعات، الحقائق اللازمة لفهم المعايير القانونية.

الوساطة

يتوافر لدى إحدى وعشرين ولاية نظام للوساطة يتولى حلّ القضايا التي تتعلق بتربية الموهوبين، حيث تُستعمل هذه العملية إذا لم تُثمر المفاوضات على مستوى مجلس التربية عن النتائج المتوقعة (Karnes, Troxclair & Marquardt, 1998a).

تتوافر الوساطة على مستوى الولاية في كلّ من: ألاسكا، وكاليفورنيا، وكانساس، ونيومكسيكو، وبنسلفانيا، وساوث داكوتا، وتكون هذه الوساطة؛ إمّا عن طريق الإجراءات التشريعية، وإمّا عبر الأنظمة. ومن الجدير بالذكر أن الموهوبين يُضمون إلى الطلاب ذوي الحاجات الخاصة في الوساطة، في كلّ من: ألاباما، وكونكتيكت، ولويزيانا، وأوريغون، وتنيسي. وعلى أيّة حال، فإن ولاية كونكتيكت تُوفّر الوساطة فقط عندما يتعلق الأمر بالتعرّف إلى الموهوبين وتحديدهم. كما يوجد على المستوى المحلي وسطاء في ولاية أركنساس، ومقاطعة كولومبيا، وهاواي، وداكوتا الشمالية، وميتشيجان، وفيرجينيا، وواشنطن، وويست فيرجينيا.

تُعرّف الوساطة أنها عملية تُحلّ فيها الخلافات بطريقة غير رسمية، بأقل التكاليف المالية والزمنية، والضغوط النفسية والعاطفية (Karnes & Marquardt, 1991a). ويمكن أن يطالب الآباء والمعلمون باستعمال عملية الوساطة من خلال مجلس التعليم في الولاية أو أيّة وكالة أخرى تُعيّنها الولاية. كما يمكن تحديد موعد اجتماع الوساطة ضمن فترة زمنية قصيرة، بحيث تكون مع وسيط نزيه مُدرّب جيدًا.

يجب أن يكون الوسيط مُدرّبًا على الوساطة، ولديه مهارات جيدة في التواصل؛ كتابة، ولفظًا، ويمتلك مهارات ممتازة للتواصل البينشخصي. وبعد أن يستمع الوسيط إلى طرفي المشكلة، يكتب اتفاقية الوساطة بمساعدة الطرفين وتعاونهما. ويجب أن تكتب وثيقة الاتفاق بكلمات واضحة، مع تحديد ما اتُّفق عليه. والشخص المسؤول عن ذلك، وتاريخ التنفيذ، واسم الشخص الذي سيراقب العملية. بعد ذلك، تُعطى نسخ لكلا الفريقين لتوقيعها وحفظها، وتُرسل واحدة إلى هيئة الولاية المسؤولة عن الوساطة.

رفع الشكوى للطعن في الإجراءات المتخذة

إذا لم تتوافر الوساطة، أو تعذّر الوصول إلى اتفاق من خلالها، فإنه يمكن في ست وعشرين ولاية رفع الشكوى للطعن في الإجراءات المتبعة (Karnes, Troxclair & Marquardt, 1998a) تحت شروط مختلفة. وفي الولايات التي يُعطى فيها الموهوبون حقوق المعاقين نفسها، تُدمج الشكوى ضمن قانون التعليم الخاص وأنظمته. وهناك طرائق قليلة أخرى تحمي فيها الولايات حقوق الموهوبين. أمّا أكثر الطرائق استعمالاً، فهي من خلال الإجراءات القانونية العامة للولاية، التي تشمل الطلاب جميعهم، بمَن فيهم الموهوبون، وهناك

وسائل أخرى تكون من خلال شروط محدّدة.

تكون الأمور المتفق أو المختلف عليها واضحة عند النظر في شكاوى عدم قانونية الإجراءات المتخذة. أمّا العامل المشترك في الحالات كلّها، فهو إخطار أو تبليغ مكتوب يُوضّح مسبقًا: تاريخ الاجتماع وزمنه، وتوثيق محضر الجلسة كتابيًا أو إلكترونيًا، وتوضيح إن كانت الجلسة ستكون علنية أو سرّية، وإن كان الطالب المعني بالقضية، والمحامي سيحضران الجلسة، وكذلك شاهد خبير لكلّ فريق من أجل الإدلاء بالشهادة. تجدر الإشارة إلى أن الخلافات تحدث على مستوى الاستماع الأولي، والاختصاصات، واختيار موظفي الاستماع وتدريبهم، ومسار استئناف الدعوى.

عندما ينتهي اجتماع الإجراءات القانونية، يكتب موظف الاستماع تقريرًا، اعتمادًا على تفسيره للدليل ضمن نطاق السياسات والأنظمة والقوانين المحلية أو الفدرالية. بعد ذلك، يتخذ موظف الاستماع القرار المتعلق بالخلاف فقط، ثم تُرسل نسخ إلى الفرقاء المعنيين، وإلى أشخاص في هيئات الولاية المسؤولين عن تطبيق الإجراءات القانونية (عادة ما تُرسل إلى مدير التعليم في الولاية). ومن خلال الاستقصاءات الأولية لشكاوى المطالبة لتحقيق العدالة في الإجراءات القانونية، اكتشف كلّ من كارنس، وماركواردت (karnes and Marquardt ,1991a) انعقاد أكثر من مئة حالة استماع. وفي عام ١٩٩٨، أعلن كلّ من كارنيس، وتروكسكلار، وماركواردت (Karnes, Troxclair, and Marquardt,1998b) عن وجود ست وعشرين قضية استماع للطعن في الإجراءات المتخذة بين الأعوام (١٩٩٢-١٩٩٥). وقد شملت هذه القضايا الإحلال الملائم للطالب، و/أو أهلية البرمجة والبرنامج، و/أو عملية تحديد الموهوبين، والتمويض، وقضايا أخرى منوعة.

تختلف شكوى الطعن في الإجراءات المتخذة عن الوساطة بطرائق عدّة. فشكوى الطعن مكلفة جدًا من حيث المال والوقت، وهي قضية خلافية. أمّا الوساطة، فتتيح المجال أمام الفرقاء كافة لكتابة اتفاقية، في حين يقوم موظف الاستماع في شكوى الطعن بكتابة الوثيقة النهائية، علمًا بأن القرار الذي يتخذه موظف النظر مُلزم للطرفين، ما لم يُقدّم أحدهما استئنافًا ضده.

تختلف عملية الاستئناف من ولاية إلى أخرى. أمّا العامل المشترك بين الولايات، فهو الاستئناف إلى مدير التعليم في الولاية. وقد ناقش كلّ من كارنيس، وماركواردت (Karnes and Marquardt, 1991a) الجوانب الخلافية الممكنة في شكوى الطعن في الإجراءات المتخذة، ووفّرا نموذجًا أكثر عدلاً. وعلاوة على ذلك، فقد قدّما خطوطًا إرشادية للولايات التي تحتاج إلى تطبيق إجراءات تراعي القانون، أو تغييرها.

المحاكم

إذا كان الاستئناف إلى وكالة الولاية غير مرض، فقد يُقرّر كلّ من الأبوين أو مسؤولي المدرسة رفع المسألة إلى محاكم الولاية، أو المحاكم الفدرالية، حيث إن أغلب مشكلات التعليم محكومة بقوانين الولاية وأنظمتها؛ لذا، فهي من اختصاص محاكم الولاية. أمّا المحاكم الفدرالية، فتُعدّ المنبر الملائم للحالات التي تتعلق بالقانون الفدرالي أو بنود الدستور. وهناك عدّة نقاط يجب الأخذ بها عند اتخاذ قرار بالذهاب إلى المحكمة؛ إذ إن على المشتكي أن يكون مُلمًا بالقوانين السارية، ومُدركًا أن القضايا في المحاكم تستنزف المال، والوقت، والعواطف. وقد تستغرق القضايا سنوات عديدة قبل أن تصدر المحاكم قراراتها، كما أن تكاليف المحامين، ورسوم المحاكم تكون -عادة- مرتفعة جدًّا؛ لذا، يتحمل الأشخاص مسؤولية الذهاب إلى مسار المحاكم الموصوف، وما يرافقه من معاناة عاطفية ونفسية؛ سواء أكان الحكم في صالحهم أم لا (Karnes & Marquardt, 1991a, 2001).

هناك قاعدة أخرى، وهي تكليف محام له دراية في قوانين التعليم. كما قد يكون لدى نقابة المحامين معلومات حول هذا الموضوع. وقبل أن تتخذ قرارك، تأكد من كيفية حساب التكاليف. فعلى سبيل المثال، هل هناك رسوم محدّدة، أم أن الأجرة بالساعة، أم هي مزيج من ذلك؟

وبطبيعة الحال، فقد يكون هناك تباين كبير في هذا الشأن.

القضايا القانونية

هناك قضايا قانونية معينة يتكرر ظهورها في ساحة تربية الموهوبين. والمجال هنا لا يسمح بتحليل كلّ شكل من أشكال الخلافات. ولكن، سنورد الخلافات الرئيسة التي يمكن أن تنشأ بين أولياء الأمور ومقاطعات المدارس.

القبول المبكّر

من القضايا المتكرّرة في تربية الموهوبين، القبول المبكّر في المدارس العامة، حيث إن لدى ولايات كثيرة قوانين تُحدّد العمر بتاريخ معين لقبول الطفل في المدرسة. وفي العادة، يكون الأول من أيلول، هو تاريخ دخول الطفل المدرسة. وفي هذا السياق، يعارض مديرو المدارس تجاهل قانون العمر؛ خوفًا من التعدي على قانون الولاية أو سياستها.

وأفضل طريقة للتغلب على حاجز العمر، هو النظر في القانون، ورؤية إذا كان يسمح بالاستثناءات أم لا. فهناك ولايات كثيرة لديها نصوص قانونية مكتوبة بالظروف التي تسمح بالقبول المبكّر. فبعض الولايات تسمح، مثلاً، بنقل الطالب من ولاية إلى أخرى بسبب تغيير مكان إقامته. وهناك ولايات قليلة تسمح بالقبول المبكّر للطالب بعد إثبات أنه مُهيّأ عقليًا وجسديًا للالتحاق بالمدرسة.

وعلى أيّة حال، فإن أغلب الولايات تطلب أن يكون الطفل مؤهّلاً للقبول في الأول من أيلول؛ لذا، على أولياء الأمور الذين يرغبون في القبول المبكّر لأطفالهم إيجاد طريقة للالتفاف حول القانون. والخطوة الأولى طبعًا، هي الدخول في متاهة إدارة المدرسة ومجلسها، وعند الضرورة إنهاك الإدارة في عملية المراجعة، بما في ذلك مجلس إدارة التعليم في الولاية. وفي أغلب الولايات، تُعدّ مواجهة الإدارة مطلبًا بديلاً عن اللجوء إلى المحاكم.

أمّا القضية النموذجية في القبول المبكر، فكانت بين دو (Doe) ومدرسة بلدية بيتال (Petal)عام ١٩٨٤. تتعلق هذه القضية بأبوين لديهما ابنة تبلغ من العمر أربع سنوات. وبعد اختبارها في كلية محلّية، تبيّن أنها مُهيّأة من الناحية الجسدية والعقلية والعاطفية لدخول الصف الأول. وفي الحقيقة، كانت الطفلة تقرأ في مستوى الصف الثالث. وقد تعذّر قبول الطفلة في المدرسة بسبب قانون القبول في ولاية الميسيسيبي الذي ينصّ على «بلوغ الطفل ست سنوات من العمر، في الأول من شهر أيلول ليُسمح له بدخول الصف الأول» (في ذلك الوقت، لم تكن الولاية تعتمد القبول في مرحلة الروضة). وبعد استنفاد جهود الوسطاء كافة، رفع الأب، وهو محام، قضيته أمام محكمة الشباب في المقاطعة.

ولأن الأب حضّر لقضيته بصورة جيدة؛ بالحصول على دليل يُثبت أن ابنته مؤهّلة لدخول المدرسة، فقد أصدر قاضي المقاطعة أمرًا إلى مجلس المدرسة بقبول الطفلة. وقد وَفّر هذا الأمر لمقاطعة المدرسة جميع متطلبات الحماية القانونية اللازمة. ولأن ولاية الميسيسيبي تتعامل مع قضايا الشباب بسرية؛ شأنها في ذلك شأن معظم الولايات، ولأن الملفات تكون مغلقة بالختم، فقد وُفّرت إجراءات الحماية لهذه الطفلة؛ بمنع الإعلان عن القضية.

وفي مدرسة مستقلة في إحدى المقاطعات، طلبت إحدى الأمهات قبول ابنها مبكّرًا في الصف الأول، حيث إنه أكمل مرحلة الروضة في مدرسة خاصة، لكنه كان أصغر بشهرين من سنّ القبول المسموح به لدخول الصف الأول في المدرسة الحكومية. وكان مجلس التعليم في المقاطعة قد اعتمد سياسة عدم القبول في الصف الأول إلى أن يبلغ الطفل ست سنوات. وقد طالبت الأم بقبول ابنها مرتين أمام مجلس المدرسة، ولكن دون فائدة، ومرّة واحدة أمام إحدى المحاكم. وعلى الرغم من أنها حاولت الاستفادة من عدّة بنود في القانون، إلاّ أن محكمة الاستئناف رفضت إصدار حكم يقضي بالقبول المبكّر في الصف الأول (Karnes & Marquardt,2001).

توفير البرامج

يلجأ كثير من الآباء إلى المحاكم في محاولة لإجبار مقاطعة المدرسة على توفير برامج في تربية الموهوبين. وما لم تكن الولاية قد أمرت مقاطعات المدارس بتوفير خدمات تعليم للموهوبين، فإن القضايا التي يرفعها الآباء تكون غير ناجحة. فمثلاً، إذا اختار الوالدان مقاطعة في ولاية غير مفوّضة بتقديم برامج لتربية للموهوبين، فإن المحاكم فيها ترفض بصورة منتظمة ادعاءات أولياء الأمور بأن أبناءهم الموهوبين قد حُرموا من حماية دستور الولاية أو الدستور الفدرالي، من مثل: مراعاة تطبيق القانون، أو المساواة في الحماية تحت القانون.

وهذا يشير إلى أن فئة الطلاب الموهوبين ليست محمية دستوريًا، وأن أولياء الأمور لم ينجحوا في إقناع المحاكم بأن تشمل قوانين التعليم العامة للولاية أو الدستور، نصوصًا ملزمة بالتعليم الخاص للطلاب الموهوبين. ولكن بدلاً من ذلك، تُفسّر المحاكم قوانين التعليم العام بأنها تعني إعطاء فرصة للطالب كي يلتحق بالمدرسة، وأن على خبراء التعليم تحديد المنهاج الملائم.

ولعل أكثر قضية تُجسّد المبادئ المذكورة أعلاه، هي القضية التي رُفعت في نيويورك، بين بينيت (Bennett) ومدرسة في مقاطعة نيو روشيل عام ١٩٨٥، حيث حدّدت مدرسة نيو روشيل (١٠٩) طلاب بصفتهم موهوبين ومؤهلين للالتحاق ببرنامج تربية الموهوبين المؤسس حديثًا. ولسوء الطالع، فقد كان لدى المدرسة تمويل يكفي لدعم (٣٧) طالبًا فقط؛ لذا، استُعمل نظام سحب القرعة لاختيار الطلاب في هذا البرنامج. وقد قام أحد الآباء، واسمه بينيت، وهو أب لبنت موهوبة لم تفز في القرعة، بمقاضاة المقاطعة، مدعيًا بأن إجراءات المدرسة خرقت قانون الولاية والدستور، وفقرة «الحماية المتساوية» من الدستور الفدرالي. وينصّ قانون التعليم في ولاية نيويورك على أن «الولاية يجب أن تعمل على تطوير برنامج لضمان حصول الطلاب على قدرات أكاديمية كاملة». وادعى بينيت أن عملية القرعة قد خرقت فقرة «الحماية المتساوية» في دستوري ولاية نيويورك والولايات المتحدة أيضًا.

وقد رُفضت هذه الادعاءات من محاكم نيويورك، ومحكمة الاستئناف، حيث قرّرت محكمة الاستئناف أن كلمة «يجب» في القانون، أعطت الولاية حرية التصرف بتقديم المنهاج، علمًا بأن ولاية نيويورك لا تفرض إعطاء الطلاب الموهوبين تعليمًا خاصًا بهم، كما أن استعمال كلمة يجب (should) بدلاً من سوف (shall) ترك المجال مفتوحًا أمام المقاطعة في تقديم خدمات تعليمية للموهوبين. وكذلك خسر بينيت قضيته بخصوص «الحماية المتساوية». وقد أشارت المحكمة إلى أن القرعة استُخدمت أيضًا في مسائل تعليمية أخرى في السابق، وأن دائرة التعليم في نيويورك كانت قد أعطت الموافقة على برنامج الموهوبين وأساليبه في المقاطعة.

وتُعدّ قضية برودلي ضد مجلس التعليم عام ١٩٩٤مثالاً آخر على ضرورة أن يكون للولاية قوانين محدّدة، ليس فقط للتعرّف إلى الموهوبين، ولكن لتقديم خدمات محدّدة أيضًا. وقد رفع والدا الطالب نيل برودلي (Neil Broadley) قضية ضد مجلس التعليم المحلي؛ آملين إجبار المدرسة على إعطاء ابنهم تعليمًا إفراديًا خاصًا بالموهوبين. وكانت قوانين ولاية كونكتيكت متسامحة في ما يتعلق بالتعامل مع تربية الموهوبين، ونصّت على أنه «يمكن للمقاطعات أن تُوفّر برامج للموهوبين، ولكنها غير ملزمة بذلك».

غير أن عائلة برودلي حاولت أن تُقدّم حججًا تدعم موقفها، وقالت إن الموهوبين مصنفون كطلاب استثنائيين تحت مظلة القانون، وأنهم مؤهلون للتعليم الفردي، إلاّ أن المحكمة أصدرت حكمًا لصالح نظام المدرسة.

وباستئناف القضية، استمعت المحكمة العليا في الولاية إلى عائلة برودلي، لكنها رفضت الحجج التي قدّمتها العائلة. وقد ميّزت المحكمة بين مجموعتين من التزامات الولاية ذات العلاقة بالطلاب الاستثنائيين، هما: مجموعة الموهوبين، ومجموعة المعاقين، وقد نصّت لغة القانون للخدمات الملائمة بكلمتي (يلزم) للمعاقين، و(يمكن) للموهوبين. وعليه، فلم يكن نيل برودلي مؤهّلاً من وجهة نظر المحكمة لتلقي تعليم مفرد خاص به كمتفوق (Karnes & Marquardt, 2001).

يبدو أن المحكمة لم ترغب في استبدال الخبرات المهنية للمربين بإرادتها. وقد تابع كلٌ من كارنس، وماركاردت (Karnes and Marquardt, 1991a) عدّة قضايا حاول فيها الآباء استعمال قوانين غامضة أو فقرات دستورية معينة، لكنها باءت جميعًا بالفشل في المحاكم. ومن ناحية قانونية، فمن الأفضل تمرير أمر قضائي محدّد من الولاية بوساطة تشريع منها، يطالب المقاطعات بتوفير خدمات لتلبية حاجات الطلاب الموهوبين.

التوازن العرقي في برامج الموهوبين

هناك مشكلة أخرى تتعلق بإدارة تربية الموهوبين، هي المحافظة على التوازن العرقي الملائم في برامج الموهوبين. وعند ظهور العديد من البرامج، كان التوجّه فقط يتمثّل في استعمال اختبارات الذكاء لاختيار الطلاب المقبولين في برامج الموهوبين، وقد وَفّرت هذه الاختبارات للإداريين طريقة ملائمة وكمية لتبرير القبول. وقد لوحظ أن التركيز الشديد على اختبارات القياس أدّى دائمًا إلى تجاوز الموهوبين من الأقليات، مثل: قضية فونز (Vaughns) ضد مجلس التعليم في مقاطعة برنس جونز عام ١٩٨٥، وقضية مونتغومري (Montgomery) ضد مدرسة ستاركفيلي (Starkville) في المقاطعة عام ١٩٧٧.

وعليه، فقد أصبح عدم التوازن العرقي في برامج الموهوبين قضية واحدة من بين عدّة قضايا رفعها مدعون على نطاق واسع كقضايا لمنع التمييز. وفي محاولة لتصحيح هذا الخلل، أجبرت أوامر المحاكم مقاطعات المدارس على منع التمييز، وتطوير مجموعة من الأساليب الملائمة للتعرّف

إلى الطلاب الموهوبين. وعادة، يُطلب إلى المقاطعات المتورطة في قضايا التمييز اعتماد معايير قبول، مثل: تقويم المعلمين والآباء، والترشيح الذاتي، والدرجات، ومجموعة من التقويمات المقننة وغير المقننة. ومن المفيد أن يُمثّل المجموعات مجلس استشاري للتأكد من دخول الأقليات برنامج الموهوبين في المقاطعة.

تُعدّ قضية دينفر (Denver) الشهيرة ضد الفصل والتمييز عام ١٩٩٥، مثالاً جيدًا على محاولات المقاطعة اعتماد مجموعة من الإجراءات لدعم مشاركة الأقليات وتعزيزها. وقد تبنّت المقاطعة مجموعة من إجراءات الاختبارات، وإجراء المقابلات، وسمحت بترشيح الأقران، واتخذت خطوات أخرى ذات معنى للتأكد أن عملية الاختيار في برنامج الموهوبين كانت عادلة. وتُعدّ هذه القضية جديرة بالقراءة لمعرفة الأدوات التي يمكن أن تتبنّاها المقاطعة لتتأكد أن برنامج الموهوبين لا يُدار بطريقة تقوم على التمييز.

هناك ثلاث قضايا ذات علاقة ببرامج الموهوبين تبيّن أنماط التقاضي المستمرة المعتمدة على العرق، الأولى، قضية مانينغ (Manning) ضد مجلس مدرسة مقاطعة هيلزبورو (Hillsborough) عام ١٩٩٩، والثانية، قضية فرع جاكسونفيل (Jacksonville) ضد مجلس مدرسة مقاطعة دوفال (Duval) عام ١٩٩٩، والثالثة، قضية فرع مقاطعة ثوماس (Thomas) ضد مقاطعة مدرسة ثوماسفيل (Thom-asville) عام ١٩٩٩. وفيما يخص قضيتا ولاية فلوريدا في مقاطعتي هيلزبورو ودوفال المتورطتين في قضايا فصل، ومحاولات إزاحة مقاطعات المدرسة عن الإشراف الفدرالي على المحاكم، وإعلان «الأحادية» مقابل نظام المدرسة «الثنائي» للبيض والسود، فقد نجحت مقاطعة دوفال، ولكن لم تنجح مقاطعة هيلزبورو على الرغم من التغييرات الكثيرة التي أحدثتها عبر تفعيل برنامجها للموهوبين.

وعلى أيّة حال، فقد اتخذ مجلس مقاطعة هيلزبورو خطوات لزيادة مشاركة الأقليات في برامج الموهوبين لديها. ولكن، عندما سمحت ولاية فلوريدا لمقاطعة هيلزبورو بتغيير نظام علامات (١٣٠) لاختبار (IQ) في اختيار الطلاب لبرنامج الموهوبين البالغ (١٣٠)، قامت هذه المقاطعة، بتقليل الحدّ الأدنى من علامات اختبار (IQ) إلى (١١٥)، وسمحت لمديري البرنامج باعتماد النتائج الأكاديمية للطالب، وخصائص شخصية أخرى في عملية الاختيار. وعلى الرغم من أن مشاركة الأقلية لم تزدد بصورة دراماتيكية بعد أن وضعت معايير الاختيار الجديدة موضع التنفيذ؛ فقد قرّر القاضي الفدرالي أن عدم التوازن العرقي في برنامج الموهوبين لم يكن مدفوعًا بدوافع عرقية. وتجدر الإشارة إلى أن فشل هيلزبورو بالتخلص من إشراف المحكمة الفدرالية في هذا الوقت، لم يكن بسبب التمييز في برامج التعليم فيها، ولكن بسبب فشلها في علاج آثار التمييز، وعدم كفاية التسهيلات والمرافق وعوامل أخرى.

وفي عام ١٩٩٩، ظهرت قضية في إحدى مدارس مقاطعة توماسفيل، وهي قضية لم يواجه المؤلّفون مثلها من قبل، وكانت مسألة تقاضي خاصة بالموهوبين. وقد وقعت هذه القضية في جورجيا، وحاول فيها المدعون الحصول على حكمين أوليين من المحكمة الفدرالية؛ الاعتراف بأن أصحاب الدعوات عانوا أضرارًا تكفي بأن تنظر المحكمة في القضية، وإعلان القاضي أن القضية دعوى جماعية تقع تحت البند رقم (٢٣) من القوانين الفدرالية للتشريعات المدنية.

لقد كانت القضية الأخيرة المتعلقة بالدعوى الجماعية هي الأمر الجديد في بحث المؤلّفين، وكان يمكن أن يكون لها أهمية كبيرة في عملية التقاضي الخاصة بالموهوبين. وتُعدّ الدعاوى الجماعية أحد الإجراءات المسموح بها في المحاكم الفدرالية والعديد من المحاكم في الولايات الأمريكية، وهي إجراءات تسمح للمدعين بتجميع مطالبهم في قضية واحدة؛ وذلك لزيادة فاعلية المحكمة، وتقليل النفقات على المدعين. كما يمتاز هذا النوع من القضايا بالتعقيد، وانقضاء وقت طويل قبل إصدار الحكم، حتى أن بعض طلاب الصف يتخرجون قبل انتهاء القضية، كما أنها لا تصبح في حكم المنتهية؛ إذ يبقى مدعون آخرون مشتركون في القضية. وكان لدى المشتكين في قضية ثوماسفيلي ادعاءات عرقية هائلة ضد مقاطعة المدرسة، من بينها ادعاءات ثلاثة آباء بأن المقاطعة أدارت برنامج موهوبين مميّز عرقيًا. وقد حلّت المحكمة الفدرالية القضيتين بعدما تبيّن أن المدعين عانوا أضرارًا عدّة، وأن عدد الشكاوى المختلفة المتعلقة بالتعليم وتشابهها يكفي لرفع قضية جماعية.

أمّا القضية الرابعة، وهي المرفوعة من روزنفليد (Rosenfeld) ضد المدارس العامة لمقاطعة مونتغومري عام ١٩٩٩، فتتعلق بقضية تفعيل برامج للموهوبين، وهي عكس التمييز. وبينما كانت قضية روزنفيلد أولى القضايا من هذا النوع التي تصل

المحاكم (Karnes & Marquardt, 2001)، فقد تبعتها قضايا مشابهة. وبوجه عام، يجب على مدارس المقاطعات عندما تضع قوانين لقياس مشاركة الأقليات، أن تتأكد أن هذه الإجراءات سليمة من الناحية الأكاديمية، ويمكن الدفاع عنها قانونيًا.

هناك طرائق أخرى للحلّ يمكن أن يتبعها الآباء القلقون من مسائل التوازن العرقي، إلى جانب طرائق المفاوضات التقليدية، والوساطة، والطعن في الإجراءات المتخذة، والتقاضي. وبما أن التمييز العرقي يتعلق بالقوانين الفدرالية، فإن بإمكان الآباء رفع شكاوى إلى مكتب وزارة التعليم للحريات المدنية إذا كان برنامج الموهوبين عنصريًا؛ إذ يتولى هذا المكتب حماية الأفراد من التمييز في العرق والجنس والإعاقة والسن، ويبحث في الشكاوى المقدمة. وفي حال اكتشافه تمييزًا، فإنه يفرض على المقاطعة التي توجد فيها المدرسة تعديل نظام التشريعات لتتوافق مع القانون الفدرالي. أمّا عدم الامتثال للقرار، فيمكن أن يؤدي إلى وقف التمويل الفدرالي عن هذه المقاطعة.

وقد بيّنت دراسة لتقارير تقصي مكتب وزارة التعليم للحريات المدنية، تشمل الفترة ما بين (١٩٨٥ – ١٩٩٠)، وجود ست وأربعين شكوى تتعلق ببرامج تربية الموهوبين (Karnes & Marquardt, 1993). كما تبيّن من تحليل (٣٨) تقريرًا، ومن النتائج التي توصل إليها المحققون بين الأعوام (١٩٩٢-١٩٩٥) أن الشكاوى موزعة على أربع فئات عامة، هي: القبول في برنامج الموهوبين، وتحديد الطلاب الموهوبين، وإحلال الطلاب الموهوبين في البرنامج، والإجراءات التي تتضمن إشعار الطلاب الموهوبين والاتصال بهم واختبارهم (Karnes, Troxclair, & Marquardt, 1997). وفي كلّ حالة تقريبًا، تمكّنت مقاطعة المدرسة – بعد بعض المفاوضات – من إقناع مكتب وزارة التعليم للحريات المدنية، بأنها كانت تشغل برنامجًا لا يقوم على التمييز. وعلى الرغم من ذلك، يُوفّر مكتب وزارة التعليم للحريات المدنية للطلاب الموهوبين المحميين فدراليًا وأنصارهم، طرائق أخرى لحلّ الخلافات، وعدم حمل عبء الذهاب إلى المحاكم.

وحدات كارنيجي

يختلف مَنْحُ وحدات كارنيجي (Carnegie units) للخريجين الذين أكملوا مساقات المدرسة الثانوية بنجاح من ولاية إلى أخرى. فبعض الولايات تسمح لطلاب الصفين؛ السابع، والثامن الالتحاق بمساقات مخصصة لطلاب من الصف التاسع إلى الثاني عشر في العادة، لكنهم لا يُمنحون وحدات كارنيجي عند التخرج.

يُدرّس هذه المساقات معلمون مؤهلون لتدريس المحتوى الأكاديمي في مستوى المدرسة الثانوية، وهم يحتاجون إلى الكتب نفسها، ويطبقون معايير العلامات نفسها أيضًا. وقد وصفت ثلاث عائلات معاناتها في عملها مع مقاطعات، ومجالس مدارس محلية، ومدارس ولايات. وكانت هناك نتائج إيجابية في حالتين من الحالات الثلاث. (Karnes & Marquardt, 1991b)

وعلى الرغم من أنه يسمح لاثنتين وعشرين مدرسة حكومية بتقديم منح وحدات كارنيجي إلى طلاب أكملوا بنجاح مساقات متقدمة قبل القبول في المدرسة الثانوية، وأن ثماني ولايات تسمح للمقاطعات المحلية باتخاذ القرارات، إلاّ أن قضية مَنْح وحدات كارنيجي لمساقات المدرسة الثانوية المعطاة قبل الصف التاسع، ستبقى في طليعة القضايا في هذا المجال.

نقل الطلاب

عندما لا تتمكن المدارس الحكومية أو الثانوية من تلبية الحاجات الأكاديمية والثقافية للطلاب الموهوبين، يكون الخيار الممكن هو نقل الطالب إلى مقاطعة أخرى تُقدّم البرنامج المتقدم اللازم. وقد اتخذ العديد من أولياء الأمور هذه الخطوة غير العادية لحلّ مشكلة نقص التعليم المناسب، من مثل إحدى العائلات في ولاية الميسيسيبي التي رُفض طلبها في النقل بعد استشارة المجلس القانوني، والذهاب إلى المحكمة، مع أنهم وُعدوا بذلك سابقًا (Karnes & Marquardt, 1991b). وقد صَمّمت هذه العائلة على توفير تعليم ملائم لابنتهم الموهوبة، بحيث أنهم قرّروا بيع منزلهم في المقاطعة، وشراء منزل آخر في مقاطعة تُقدّم برنامجًا للموهوبين. وقد أفادت العائلة بأنها ستُكرّر العملية عند اللزوم للوفاء بالحاجات التعليمية لابنتهم.

هناك عائلة أخرى من إلينوي مُنِحَتْ نقلاً مقابل ضمّ مزرعة العائلة إلى ملكية مقاطعة المدرسة المجاورة (قضية دافيس ضد مجلس أمناء المدرسة الإقليمي عام ١٩٨٧). وبعد أن رفض مجلس المدرسة طلب النقل مقابل البيت، وافقت محكمة البداية على طلب الأبوين، كما أن محكمة

الاستئناف أكدت قرار محكمة البداية، ومُنِحَ الطالب تعليمًا ملائمًا حسب قدراته.

أمّا ولاية أيوا، فتسمح بالنظر في عملية الاستحقاق للطلاب كافة لتحديد التعليم الملائم لهم. وقد استخدم أولياء أمور الموهوبين هذا القرار في البحث عن العلاج اللازم لتعليم أولادهم. وفي قضيتين أمام المحاكم، دفعت مقاطعات رسوم نقل الطلاب إلى مقاطعة أخرى. وفي ثلاث ولايات أخرى، أعطيت المقاطعات الخيار في تعديل التعليم، أو دفع كلفة نقل الطلاب. وهناك حالة واحدة لم يوافق على طلبها بنقل طفلها الموهوب (Karnes & Marquardt,1991a).

قد يكون النقل داخل المقاطعة قضية للتقاضي بين أولياء الطلاب الموهوبين ومقاطعات المدارس. فمثلاً، طلب والدا ميليسا دين (Melissa Dean) إلى مقاطعة مدرسة بونكستاديني في بنسلفانيا نقل ابنتهم، وهي طالبة في الصف السابع إلى مبنى مدرسة جديدة .(Karnes & Mar-quardt, 2000) كانت ميليسا (Melssa) تعاني مشاكل في التنفس، ومشاكل طبيعية أخرى في أثناء حضورها الحصص في مدرستها الحالية في مبنى جيفرسون. وقد رفضت مقاطعة المدرسة طلب النقل، ولكن بعد نزاعات قضائية، منها النظر في عملية الاستحقاق، وبعد تقديم استئناف إلى مجلس الاستئناف للتعليم الخاص في بنسلفانيا، ورفع قضية في محكمة كومنويلث بنسلفانيا، كسبت ميليسا قضية النقل (Punxsutawney Area School District v. Dean, 1995). وكانت قد تلقت في أثناء النزاعات القضائية بعض التعليم الخاص في المنزل، ولكن بسبب طول الفترة الزمنية التي استغرقتها العملية، بقيت الفتاة مدة شهرين خارج المدرسة. ومن الواضح أن المقاطعة أساءت قراءة القانون المُطبّق، إلى الحدّ الذي دفع قاضي محكمة الكومنويلث إلى مَنْح ميليسا منحة التعليم التعويضي، وهي قضية قانونية يصعبَ كسبها غالبًا.

التعليم الملائم

حالما يبدأ تطبيق برنامج معين للموهوبين، ينشأ أحيانًا توتر بين مقاطعة المدرسة وأولياء الأمور بخصوص ملاءمة محتوى التعليم المقدّم إلى الطالب الموهوب. وفي بعض الولايات التي تستعمل نموذج التربية الخاصة، تُكتب خطة تعليم فردية لكلّ طالب بعد استشارة المعلمين والمرشدين والآباء والطلاب أنفسهم. وتحتوي خطة التعليم الفردية المفصلة على مدى واسع من الإمكانات لتناسب كلّ طالب، مثل: التسريع الصفي، والدراسة المتقدمة في موضوع أكاديمي معين، والتعليم خارج المدرسة، وبرامج المصادر.

تسمح برامج المصادر للمقاطعة بتخصيص زمن معين كلّ أسبوع عندما يجتمع الطلاب في غرفة الصف لتلقي تعليم خاص. وتُعدّ هذه البرامج فاعلة من الناحية الاقتصادية، كما تسمح للمقاطعة بخدمة أعداد كبيرة من الطلاب الموهوبين. وعلى أيّة حال، فإن بعض أولياء الأمور يرون أن هذه البرامج لا ترتقى إلى درجة التعليم الفردي الذي يستحقه أبناؤهم حسب اعتقادهم.

وقد كان منحى برنامج المصادر قضية قانونية ما تزال قائمة في تربية الموهوبين حتى الآن. ومن أبرز هذه القضايا قضية بنسلفانيا بين فرقاء قضية مقاطعة مدرسة سينتينيال (Centennial) ضد وزارة تعليم الكومنويلث عام ١٩٨٨.

وقد استعملت سينتينيال منحى المصادر لخدمة طلابها الموهوبين، وخصّصت (٩٠) دقيقة كلّ أسبوع لتوفير تعليم متخصص لطلاب مختارين لبرنامج الموهوبين، علمًا بأن قانون بنسلفانيا شمل الطلاب الموهوبين والمعاقين كافة تحت مظلة الطلاب الاستثنائيين، وسمح برنامج مصادر المقاطعة بالوفاء بقانون الولاية الذي ينصّ «على وجوب التعرّف إلى الموهوبين، وتزويدهم بالتعليم الملائم».

هناك طالب في مقاطعة مدرسة سينتينيال تم التعرّف إليه بصفته موهوبًا، ذا قدرات عالية في القراءة والرياضيات. واعتقادًا من الوالدين أن الطالب لا يتلقى التعليم الملائم في برنامج المصادر في هذين الموضوعين، فقد طلبا إلى المقاطعة توفير تعليم لخدمة مواهبه الخاصة في غرفة الصف العادية.

رفضت مقاطعة المدرسة ذلك؛ خوفًا من أن تُجبَر على تقديم تعليم فردي إليه، ممّا يسمح للطلاب الآخرين بالمطالبة بتعليم خاص يلائم حاجاتهم الخاصة أيضًا. وقد ادّعت المقاطعة بأن برنامج المصادر هو الطريقة الاقتصادية الوحيدة التي تفي بقانون الولاية الذي يخدم الطلاب الموهوبين.

وتحت قانون ولاية بنسلفانيا، مارست العائلة حقها في طلب عقد جلسة استماع للنظر في عملية استحقاق الطالب،

وقد جاء حكم الموظف المختص بسماع القضية هذه لصالح الطالب. استأنفت سينتينيال القرار إلى وزارة التعليم في الولاية، لكن الوزارة أقرّت حكم الموظف، ثم استأنفت إلى المحكمة العليا في بنسلفانيا، فخسرت القضية ثانية، ثم تابعت الاستئناف في هذه المحكمة مرّة أخرى.

لقد جاء القرار داعمًا لتربية الموهوبين، لكن الواقع الاقتصادي (المالي) حال بينه وبين تنفيذه (Marquardt & Karnes, 1989). وقد نصّ قرار المحكمة العليا بدقة (عند التعامل مع الطلاب الاستثنائيين) على أن «التعليم الملائم للطلاب الموهوبين يعني وجوب تفصيل خبرات التعليم على مقاس حاجات الطالب»، وقد استنتجت المحكمة أن برنامج المصادر يفتقر إلى التعليم المفرد اللازم بموجب قانون الولاية.

نصّ القرار الثاني على أن «التعليم المفرد هذا لا يلزمه زيادة قدرات الطالب الموهوب إلى الحد الأقصى». وكان على مقاطعة المدرسة توفير تعليم مفرد ملائم من حيث المنهاج إلى طلابها الموهوبين، ولكن ذلك لا يُلزمها بتخصيص مصادر إضافية للقيام بذلك. وكان مطلوبًا من مقاطعات مدارس بنسلفانيا خدمة حاجات الطلاب الموهوبين من خلال المنهاج ومعلمي المقاطعات الموجودين فيها، إلاّ أن الالتزام بقانون الولاية لا يعني أن تصبح كلّ ولاية مشابهة لجامعتي هارفارد وبرنستون اللتين تتيحان تطوير القدرات الأكاديمية الكاملة للطلاب الموهوبين في كلّ منهما.

لقد وَفّرت قضية سينتينيال سابقة قانونية مفادها أن «باستطاعة المدافعين عن تربية الموهوبين الاستفادة من الدعم، والمطالبة بالتعليم الملائم المفرد للطلاب الموهوبين، خاصة في الولايات التي تُلزم المقاطعات بتوفير تعليم للموهوبين».

أمّا قضية هولدا (Huldah) ضد مقاطعة مدرسة منطقة إيستون (Easton)عام ١٩٩٢، وقضية مدرسة مقاطعة منطقة براونسفيل (Browsville) ضد الطالب (س)، فقد ارتبطت بقرار سنتينيال. وبعكس قضية سينتينيال، أراد والد هولدا إبقاء برنامج المصادر الذي يضم طلابًا موهوبين، ورفض وضعها في صفوف الإثراء الخاصة بالمقاطعة التي يوجد فيها طلاب غير موهوبين أيضًا، علمًا بأن استعمال برامج المصادر في المديرية الشرقية يظل حتى وصول الطالب إلى الصف الثامن، وحينئذٍ، يتلقى هذا الطالب الموهوب مساقات إثراء خاصة.

وعند النظر في جلسة الاستماع، طلب والد هولدا إلى المقاطعة دفع تكاليف التقويم المستقل لابنته، ولكن الموظف المسؤول الذي نظر في الموضوع رفض ذلك، وطلب إلى فريق المقاطعة متعدد التخصصات كتابة تقرير لفريق برنامج تعليم هولدا الفردي. وقد استمر والد هولدا بالبحث عن تقييم مستقل لها، وقدّم استئنافًا إلى هيئة الاستئناف للتعليم الخاص في بنسلفانيا، التي اتّفقت مع الموظف المختص بالنظر في القضية على عدم إلزام المقاطعة بدفع تكاليف تقويم هولدا، وأضافت إلى ذلك أنه ليس على المقاطعة دفع تكاليف محامي الأب أيضًا. وقد حصل الأب على النتيجة نفسها عندما رفع استئنافًا إلى محكمة الكومنويلث في بنسلفانيا، حيث رفضت المحكمة طلب الأب بالتعويض لتوفير تعليم إضافي لهولدا في أثناء فترة النظر بالمسألة.

وقد لعبت سينتينيال دورًا أكثر تأثيرًا في قضية مديرية مدرسة منطقة براونسفيل مع الطالب (س) عام ١٩٩٩. لقد كان ترتيب الطالب (س) ضمن أعلى خمسة في المئة من جميع أطفال الروضة على مستوى البلاد في الرياضيات والقراءة واللغة، ولكن لم يكن لدى مقاطعة بنسلفانيا أيّة برنامج تسريع أو إثراء لهذا الطفل. وعندما وصل الطالب (س) الصف الخامس، لم تُؤسّس المقاطعة خطّة تعليم فردية، ولم تُوفّر تعليمًا للموهوبين في موضوعات محدّدة. وبعد خمس سنوات، طالب الوالدان بخطّة تعليم فردية جديدة. ولكن، عندما عُرضت عليهما الخطّة رفضا التوقيع عليها، وطالبا بعقد جلسة استماع للنظر في القضية؛ لأن المقاطعة لا تُوفّر تعليمًا ملائمًا للطالب (س). وقد أمر الموظف المختص بالنظر في القضية المقاطعة بإعداد خطّة تعليم فردية مختلفة، ومُنِحَ هذا الطالب (١٩٥٤) ساعة تعليم لتعويض ما فاته خلال ست سنوات خلت. وعندما استأنفت المقاطعة القضية أمام هيئة استئناف التعليم الخاص، أيّدت الهيئة قرار الموظف الذي نظر في القضية.

لقد وفّر الاستئناف الذي قدّمته المقاطعة إلى محكمة كومونويلث بنسلفانيا على المديرية بعض التكاليف المالية. واعتبرت المحكمة أن هيئة استئناف التعليم الخاص تجاوزت صلاحياتها عندما أفادت بأنه يمكن إكمال التعليم التعويضي في كلية أو جامعة ما. وقد استشهدت المحكمة بسينتينيال كمثال على ذلك، وقرّرت أن التعليم التعويضي يمكن توفيره

من خلال المنهاج الذي تُقدّمه المقاطعة. أمّا المعلمون الخصوصيون، ورسوم الكلية أو الجامعة، وغيرها، فهي خارج حدود منحة التعليم التعويضي.

الطلاب الموهوبون والمعاقون

هناك قضيتان شائتتان توضحان تطور مجال قانون تربية الموهوبين. تتمثّل القضية الأولى في التعرّف إلى طفل موهوب ومعاق في الوقت نفسه. وقد كانت القضية في الحالة الأولى من مقاطعة مدرسة منطقة كونراد ويزر (Conrad Weser) ضد وزارة التعليم عام ١٩٩٢. وكان الطالب في هذه القضية يعاني صعوبة في التعلّم. أمّا القضية الثانية رقم (٢٥٩) عام ١٩٩٥، فقد رفعها فاولر (Fowler) ضد مدرسة المقاطعة الموحدة، وكانت الحالة فيها تتعلق بطفل أصم.

لقد تمثّل السؤال المهم في قضية كونراد ويزر فيما إذا كان بإمكان طالب لديه معدل عالٍ في اختبار الذكاء وقدرات عقلية فائقة، أن يتأهل لخدمات التعليم الخاص. وبينما كان هذا الطالب جيدًا في مدرسته، فقد كان يعاني صعوبات في الكتابة.

رفضت المقاطعة مطالبة الوالدين بالتعليم الخاص، مُدّعية بأن نجاح الطالب في الصف العادي يُلغي طلب الحصول على خدمات تعليم خاصة. وعندما وصلت القضية إلى المحكمة، اعتبر القاضي أن قانون بنسلفانيا رقم (٣٤٢) قد نصّ على توفير خدمات تعليم خاصة في حال وجود فارق بين التحصيل والقدرات العقلية، وأن هذا القانون تضمن تباينًا في كفاءة الطلاب من حيث الكتابة والقدرات العقلية. وبما أن هذا الطالب حُدّد بصفته يعاني صعوبات في تعلّم الكتابة، فإنه أصبح مؤهلاً للحصول على خدمات تعليم خاصة.

ولأن مقاطعة المدرسة المحلية لم تُوفّر الخدمات التعليمية الخاصة بالموهوبين للطالب مايكل فاولر (Michael Fowler)، وهو طالب أصم، عمره عشر سنوات، ومتفوق جدًا في القدرات العقلية؛ فقد ألحقه والداه بمدرسة ويشيتا كوليجيات (Wichita Collegiate)، وهي مدرسة خاصة. بعد ذلك، طالب الوالدن مقاطعة المدرسة بتوفير خدمات ترجمة (لغة الإشارة) لمايكل في المدرسة الخاصة. وقد رفضت المقاطعة هذا الطلب لأسباب مالية، وذكرت أن سياسة المقاطعة تتطلب وضع الطلاب الصم كافة في مدرسة كالدويل (Caldwell)، حيث يستطيع الطلاب تلقي خدمات ترجمة للصم بتكلفة اقتصادية قليلة. وكان المأخذ على مدرسة كالدويل، طبعًا، هو عدم وجود برامج للموهوبين فيها.

وفي أثناء هذا الخلاف، صُمّمت خطة تعليم فردية جديدة، أوصت بأن يقضي مايكل (١٨٠) دقيقة في الأسبوع في غرفة مصادر للموهوبين. وفي الوقت الذي وافقت فيه المقاطعة على إحداث هذه الغرفة في مدرسة كالدويل، صرّح موظفو المدرسة بأن مايكل سيكون الطالب الوحيد في هذه الغرفة. وعندما تبيّن لوالديه أنه لن يستفيد من التواصل مع طلاب موهوبين آخرين، فقد طلبا عقد جلسة استماع تتعلق بتوفير خدمات تعليم خاصة لابنهم في مدرسة ويشيتا كولاجيات.

أمر الموظف المختص بالنظر في القضية المقاطعة بتوفير خدمات ترجمة، وقام موظف في المقاطعة بنقض القرار وإلغائه. ولكن، عندما وصلت القضية إلى المحكمة الفدرالية قرّر القاضي أنه يحقّ لمايكل الحصول على خدمات ترجمة في مدرسة ويشيتا كوليجيات. ولم يكن من المفروض أن تدفع المقاطعة قسط مايكل إلى ويشيتا كولاجيات، إلاّ أن القاضي أوضح أن القانون الفدرالي يُلزم توفير خدمات ترجمة للطلاب الصم الذين يلتحقون بالمدارس الحكومية أو الخاصة. واستنتج القاضي أن التكاليف ليست هي العامل المهم؛ لأن حاجات الطالب كانت أهم من القضايا المالية لمقاطعة المدرسة.

وبالنسبة إلى القانون المُطبّق عادة، فإن والدي الطفل الموهوب أو المعاق يستفيدان من القانون الفدرالي الخاص بالأفراد المعاقين كأساس لمطالباتهم، حيث يُقدّم هذا القانون حماية ودعمًا للطلاب أكثر من قانون تربية الموهوبين في الولاية. وعندما تجتمع الحقائق أمام القانونين، يتوافر للوالدين –عندها– إطار قانوني أقوى للحصول على تعليم ملائم لطفلهم.

ترخيص المعلمين

يُمثّل المعلم المرخّص في تربية الموهوبين معضلة قانونية بخصوص مكونات تربية الموهوبين. فمن جهة، يُوفّر الترخيص لمعلمي تربية الموهوبين حماية قانونية في أوقات تخفيض أعداد الموظفين، ويحول دون تعيين معلمين غير مدربين في مراكز تربية الموهوبين. والمشكلة، هنا، هي أن المدافعين عن تربية الموهوبين لا يريدون أن يكون النقص في أعداد المعلمين المرخصين حجر عثرة أمام استمرار

برامج الموهوبين.

في عام ١٩٨٩، ظهرت قضية جونسون (Johnson) ضد كاسيل (Cassell)، حيث تقدم روبرت جونسون إلى وظيفة في مجال تربية الموهوبين في هامبشاير (Hampshire)في مدرسة بويست فرجينيا (West Virginia)، علمًا بأنه حاصل على شهادة الماجستير، وعلى رخصة في تربية الموهوبين (كما هو مُدوّن في قوانين فرجينيا الغربية)، ولديه إحدى عشرة سنة من الخبرة في تربية الموهوبين. وكانت المفاجأة قبول متقدم آخر لهذه الوظيفة، لا يملك تدريبًا أو رخصة، وليس لديه خبرة في تربية الموهوبين. وبعد أن استنفد جونسون الطرائق الإدارية كلّها في محاولته الحصول على الوظيفة، اشتكى على المديرية في المحكمة المحلية. وبعد خسارته القضية، تقدّم باستئناف إلى محكمة الاستئناف في فرجينيا الغربية. وقد لاحظت محكمة الاستئناف أن قانون ولاية فرجينيا الغربية يتيح لمجالس المدرسة حرية التصرف في شؤون الموظفين، إلاّ أن رفض توظيف جونسون كان مبالغًا فيه. وعليه، فقد قرّرت المحكمة أن إجراء المجلس كان استبداديًا، ويعتمد على النزوات، وقضت بمنح الوظيفة لجونسون.

هناك قضية أخرى في فرجينيا الغربية عزّزت من قرار جونسون، هي قضية إيجان (Egan) ضد مجلس التعليم في فرجينيا الغربية عام ١٩٩١. فقد قرّرت محكمة الاستئناف في فرجينيا الغربية أن سارة إيجان، التي كانت تستعد للحصول على ترخيص لتربية الموهوبين، وكان ينقصها الخبرة في تربية الموهوبين؛ يجب أن تحلّ محلّ مدرس عُيّن في مركز تعليم للموهوبين في مدرسة مقاطعة تايلور.

لقد كانت إيجان حاصلة على شهادة الماجستير، ورخصة للتعليم من الروضة إلى الصف الثامن، في حين أن الشخص الذي اختير كان حاصلاً على درجة البكالوريوس، ومرخّصًا للتعليم من الصف الأول حتى السادس، ولديه خبرة كمعلم بدوام كامل، ومعلم بديل للموهوبين، لكنه لم يحاول الحصول على ترخيص. وقد تبيّن لمحكمة الاستئناف أن إيجان أنهت عملية الترخيص لتربية الموهوبين خلال الوقت الذي رُفِعَتْ فيه القضية من المحكمة العادية إلى محكمة الاستئناف، واعتبرت محكمة الاستئناف أن مجلس المدرسة أساء استعمال حرية القرار عندما استخدم موظفًا آخر لديه مؤهلات أقل؛ وبذلك، مُنحت إيجان الوظيفة، ودُفع لها نفقات المحامي والنفقات الأخرى.

تُوضّح قضية بنسلفانيا في عام ١٩٩٩، كيف تختلف الأحكام القانونية عندما لا تشترط الولاية الحصول على ترخيص لمعلمي الموهوبين. ففي قضية دالاب (Dallap) ضد مديرية مدرسة مدينة شارون (١٩٩٠، ١٩٨٧)، تقرّر إبقاء فيكي لينغر (منسقة لتربية الموهوبين) في وظيفتها، في الوقت الذي فقد فيه عدّة مدرسين وظائفهم. فقد طوّرت لينغر المنهاج الخاص بالطلاب الموهوبين، ويبدو أنها أسست علاقات مع المجتمع المحلي لدعم البرنامج. وعليه، فقد استنتج مدير المنطقة التعليمية أن إزاحة لينغر عن وظيفتها في تربية الموهوبين سيكون أمرًا غير منطقي من الناحية التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن لدى لينغر رخصة لتربية الموهوبين، كما أن مركز المنسق لا يحتاج إلى مثل هذا الترخيص.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد اشتكت دالاب ومعلمون آخرون على المقاطعة. وبعد سبع سنوات من التقاضي، ورفع القضية إلى محاكم أعلى، قرّرت المحكمة العليا في بنسلفانيا أنه يجب استبدال معلم أكثر أقدمية بلينغر.

وخلصت المحكمة إلى أن قانون بنسلفانيا يُلزم بأن تكون الأقدمية هي العامل الأهم في عملية تقليص عدد الموظفين. وعلى الرغم من اعتراف المحكمة بأن لينغر رافقت البرنامج منذ بدايته، وأن لها معرفة وخبرة كبيرتين في تربية الموهوبين، إلاّ أنه وبسبب ترخيصها لتعليم الإنجليزية، فإن إبقاءها في مركزها كان يجب أن يستند إلى الأقدمية في مجال التخصص. ولو أنها امتلكت رخصة في تربية الموهوبين وأقدمية، لأثّر ذلك كثيرًا في قرار شؤون الموظفين.

هناك قضية مماثلة، لكن نتائجها كانت أكثر إيجابية لمعلم في تربية الموهوبين، وقعت أحداث هذه القضية في بنسلفانيا، وهي قضية دايلي (Dilley) ضد مديرية مدرسة منطقة سليبري روك (Slippery Rock) عام ١٩٩٣. وكما في قضية دالاب، فقد حدث تخفيض في عدد الموظفين بسبب انخفاض عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة. وكان لدايلي أقدمية أكبر من خبيرة تربية الموهوبين كاثلين ناشتمان، فرفع قضية ضد قرار تحويله إلى العمل بدوام جزئي. وباستعمال قضية دالاب كسابقة قانونية، ادّعى دايلي بأن

له أقدمية سبع سنوات أكثر من ناشتمان، وأنه الأحق بمركز أخصائي تربية الموهوبين.

اعتبرت محكمة الكومنويلث أن دايلي كان يعتمد على عامل الأقدمية بصورة مبالغ فيها، وأن الوصف الوظيفي لتربية الموهوبين يحتاج إلى تدريب على الحاسوب، وأن دايلي لم يمتلك مهارة استعمال الحاسوب. وأكثر من ذلك، فإن المديرية ساعدت ناشتمان في الحصول على ترخيص أخصائي في البرنامج. وبطبيعة الحال، فإن دايلي لم يمتلك مثل هذا الترخيص، وقد سمح هذا للمحكمة بالتمييز بين هذه القضية وقضية دالاب. وهكذا، وعلى الرغم من أن ناشتمان كانت أحدث تعيينًا، إلاّ أنها تمكّنت بفضل تدريبها وخبرتها في تربية الموهوبين من الاحتفاظ بوظيفتها.

نفقات المواصلات

هناك قضية أخرى في بنسلفانيا، كان طرفاها مديرية مدرسة وودلاند هيلز (Woodland Hills) ووزارة تعليم الكومنولث عام ١٩٨٦. وقد حقّقت هذه القضية نصرًا واضحًا للمدافعين عن نقل الطلاب الموهوبين بالحافلات إلى مراكز تعليمهم، حيث اعترف القاضي بالمشكلات التي يواجهها الآباء العاملون في ترتيب نقل لأبنائهم في أثناء الدوام المدرسي.

يفرض قانون بنسلفانيا توفير تعليم ملائم للطلاب الاستثنائيين. ويقع تحت فئة الاستثنائيين هذه الطلاب الموهوبون والمعاقون. كما يسمح هذا القانون للطالب الالتحاق بمدرسة خاصة؛ شرط أن يتلقى خدمات التعليم الخاص في موقع مدرسة حكومية. وكانت المدرسة الخاصة تنقل الطلاب المعاقين بالحافلات إلى موقع المدرسة الحكومية لتلقي خدمات التعليم في أثناء النهار، لكن الطلاب الموهوبين في هذه المدرسة مُنعوا من استخدام وسائل المواصلات الحكومية.

وقد برّرت مقاطعة المدرسة عدم نقل الطلاب الموهوبين بالحافلات بانتقال معلمي الموهوبين إلى المدارس الحكومية لتقديم تعليم للموهوبين. وتحت قانون النقل بالحافلات في الولاية، يُطلب من المديرية فقط توفير فرص نقل متساوية للطلاب كافة. وبنقل الطلاب المعاقين في المدارس الحكومية والخاصة إلى مواقع التعليم، وعدم نقل الطلاب الموهوبين في هذه المدارس، ادّعت المديرية بأنها تلتزم بقانون الولاية.

وبسبب عدم تمكن الآباء من إقناع المقاطعة بتغيير سياستها، تقدّم آباء الطلاب الموهوبين في المدارس الخاصة والحكومية بشكوى إلى وزارة التعليم، بعدما فشلوا في إقناع المقاطعة بتغيير سياستها.

أصدرت وزارة التعليم في بنسلفانيا حكمًا ضد المقاطعة، معتمدة على قانون يخص التعليم الخاص، مفاده أن «الطلاب الموهوبين يُصنّفون ضمن فئة التعليم الخاص؛ لذا، يجب نقلهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية ليتلقوا التعليم». لم توافق مدرسة وودلاند هيلز على ذلك، وقدمت شكوى ضد وزارة التعليم في بنسلفانيا.

وقد اتّفقت محكمة الكومنويلث مع وزارة التعليم على أن الطلاب الموهوبين يُصنّفون ضمن قانون التعليم الخاص. واستخلصت المحكمة أن القانون المحدّد يطلب إلى وودلاند هيلز توفير خدمة النقل لطلاب المدارس الخاصة. وبالنظر إلى أن كثيرًا من الآباء يجدون صعوبة في ترك عملهم لنقل أبنائهم في منتصف اليوم، فإننا نجد أن قرار المحكمة كان عمليًا، ويُعدّ أحد مكونات المعاملة بالمساواة.

لكن أولياء أمور الطلاب الموهوبين خسروا قضيتين لاحقتين للمطالبة بنفقات نقل أبنائهم، هما: قضية إليس ضد مقاطعة مدرسة شستر أبلاند عام ١٩٩٤، وقضية مقاطعة مدرسة منطقة نيو برايتون ضد ماثيو عام ١٩٩٧.

كانت مونيكا إيليس (Monique Ellis) قد حُدّدت باعتبارها طالبة موهوبة، وقد طالبت بأن تدفع مقاطعة مدرسة شستر أبلاند في بنسلفانيا، الرسوم ونفقات النقل إلى مدرسة خاصة في ولاية ديليوير.(Delaware) وبعد أن رفض كلّ من موظف النظر في القضية، وهيئة استئناف التعليم الخاص الطلب، تقدّمت والدة مونيكا بشكوى إلى المحكمة. وقد قرّر قاضي المحكمة أن قانون بنسلفانيا لا يُلزم بتوفير رسوم أو نفقات نقل للطلاب الموهوبين، الذين يدرسون خارج الولاية، حتى لو كانت المسألة تتعلق بتلقي مونيكا تعليمًا ملائمًا في مقاطعة مدرسة شستر أبلاند، أم لا.

أمّا الطالب ماثيو (Mathew)، فقد طالب بالرسوم ونفقات النقل إلى كلية مجاورة، حيث أراد ماثيو، وهو طالب موهوب في الصف الحادي عشر، أخذ مساقات في

العلوم في كلية جنيفيا، لكن المقاطعة رفضت دفع الرسوم ونفقات المواصلات، ووصل الخلاف في النهاية إلى محكمة كومنويلث بنسلفانيا. وعندما أخذ القاضي بقضية سينتينيال كسابقة يُعتمد عليها، قرّر أن على المقاطعة تزويد ماثيو بالتعليم مستعملة مصادر التعلّم داخل المقاطعة فقط، وقد حكم بأن المقاطعة التي توجد فيها المدرسة غير ملزمة بدفع الرسوم وتكاليف المواصلات إلى الكلية، بناء على القانون في بنسلفانيا.

المسؤولية القانونية عن الضرر

تُعدّ برامج الإقامة في الصيف، والرحلات الميدانية، والتنقل من مواقع التعليم وإليه، مكانًا خصبًا لوقوع الحوادث. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم العقلي للطلاب الموهوبين، يجعل الآباء وموظفي المدرسة يفترضون، في الغالب، بأن هؤلاء الطلاب ناضجون من الناحية البدنية والعقلية، تمامًا كما هو الحال بالنسبة إلى البالغين، لكن هذا يقتضي من الناحية القانونية أن يتخذ المعلمون والمرشدون ومديرو البرنامج خطوات وقائية للتأكد من عدم وقوع الحوادث.

يوضّح مسح مختصر لحالة قانونية مختارة الحاجة إلى اليقظة لحماية الطلاب الموهوبين. فمثلاً، كمكافأة لها على أدائها الأكاديمي الجيد في الصف، سُمِح لطالبة في الصف الثالث بإحضار عربة تلفاز من المخزن إلى غرفة الصف. وبينما كانت تدفع العربة فوق أرضية القاعة، انقلبت العربة، وقُتِلَتْ طالبة عمرها سبعة أعوام (قضية ديلنجر (Dieringer) ضد بلين تاونشب (Plain Township) عام ١٩٨٥). وفي مأساة أخرى، تعرّض طالبين من إحدى مدارس كارولينا الجنوبية للغرق في أثناء رحلة ميدانية إلى الشاطئ (عُثر على جثتي الطالبين المفقودين عام ١٩٨٦م). كما أُصيب أربعة طلاب بحروق شديدة في العاصمة واشنطن في برنامج صيفي للموهوبين عندما انفجرت مواد كيميائية في أثناء صنع الطلاب ألعابًا نارية في تجربة مختبر (Sargent, 1986). وقد وصف أحد الطلاب، وهو ستيوارت أوجيلو، جروحه وإصابته في كتاب جيل كريمنتز» كيف تشعر وأنت تقاتل لأجل حياتك» (١٩٨٩). أمّا والدا ديريك هويل (Derek Howell)، فقد تقدّما بشكوى ضد المدارس الحكومية في واشنطن (قضية مديرية كولومبيا ضد هويل عام ١٩٩٢)، والجامعة الأمريكية. وقد حصل هويل على ثمانية ملايين دولار بعد صدور قرار المحكمة العليا لمقاطعة كولومبيا. وهناك قضية الطالب الذي التحق ببرنامج مَبيت، وكان يجب نقله جوًا لإجراء عملية في قدمه بعد تعرّضه لحادث فاقم من جروحه (قضية مارتينيز (Martinez) ضد جامعة كارولينا الغربية عام ١٩٨٠). يجب على المختصين في تربية الموهوبين قراءة تفاصيل هذه القضية، التي ترسم صورة لكيفية عدم التعامل الصحيح مع حادث في برنامج إقامة للطلاب.

وأخيرًا، فهناك قضية أوكامبو (O'Campo) ضد مجلس مدرسة مقاطعة داد عام ١٩٩١. وقد بدأت تفاصيل هذه الحالة عندما حان الوقت المخصص لحضور الطلاب الموهوبين برنامجًا خاصًا بهم خلال اليوم الدراسي. وقد أعطى موظفو المدرسة تعليمات للطالبة أنجيلينا التي تبلغ من العمر أحد عشر عامًا لتكون في مدرسة كورال واي الابتدائية عند الساعة (٦:٥٥) صباحًا، بانتظار النقل إلى مدرسة ساوث ميامي الابتدائية لحضور عرض فني خاص بالطلاب الموهوبين. لم تكن مدرسة كورال واي مفتوحة في تلك الساعة المبكرة، ولم يكن هناك أحد ليرافقها. ومن المؤسف أنه في أثناء انتظار نقلها في صباح أحد الأيام تعرّضت للهجوم والاغتصاب. وفي القضية التي رفعتها أنجيلينا ضد المجلس للحصول على تعويضات بدل إصابتها عاطفيًا وجسديًا وعقليًا، أفادت مقاطعة المدرسة بأنه ليس من واجب المقاطعة حماية أنجيلينا من الأعمال الإجرامية التي يرتكبها طرف ثالث. كما أشارت المقاطعة إلى عدم وجود أعمال سابقة من العنف شبيهة بهذه الحالة في كورال واي، وأن المقاطعة ليست مسؤولة؛ لأن موظفي المدرسة لم يتلقوا إشعارًا يفيد بأن هناك خطرًا في هذه المنطقة.

وافقت المحكمة المقاطعة، لكن محكمة الاستئناف في فلوريدا عارضت ذلك، واعتبرت أن على المقاطعة واجب العناية بالطلاب. بعد ذلك، أعيدت القضية إلى المحكمة ليُحدّد المحلفون إذا حدث تجاوز للواجب في هذه الحالة أم لا. وقد جرت العادة ألاّ تُسجّل تقارير عن نتائج المحكمة في سجلات المحكمة الرئيسة، كما هو الحال بالنسبة إلى قضية أوكومبو التي افتقرت إلى وجود سجل خاص بها لدى إرجاعها إلى نظام محكمة الاستئناف في فلوريدا.

الاحتيال وسوء التمثيل

على الرغم من أن قضية أونيل (O'Neil) ضد مدرسة مارغو والترز (Margo Walters) للطلاب الموهوبين بشأن الاحتيال وسوء التمثيل لم تُحلّ في المحكمة بعد، إلاّ أنها أعادت تسليط الضوء على هذا النوع من القضايا في تربية

الموهوبين. فقد صرّح مالك إحدى المدارس الابتدائية الخاصة إن معلمي المدرسة حاصلون على ترخيص يؤهلهم لتدريس الطلاب الموهوبين، وأشار إلى أن البرنامج كان يستند إلى التعليم المفرد، وأنه كان مناسبًا للطلاب الموهوبين. غير أن العديد من الآباء لم يوافقوا على ذلك، ورفعوا القضية إلى المحكمة.

يبدو أن انطباق هذا النوع من الأوضاع في تربية الموهوبين على المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية يُعدّ واضحًا. وعلى أيّة حال، فإن قليلاً من الأسئلة قد يساعد على تجنّب الاتهام بالتحايل، وسوء التمثيل، من مثل:

- هل يتلقى الطلاب الموهوبون في البرامج الخاصة تعليمًا متمايزًا؟
- هل يلبي جميع المعلمين العاملين في البرامج الخاصة متطلبات الولاية التي تشترط الحصول على ترخيص في تربية الموهوبين أولاً؟

وربما يتعيّن على المعلمين، والإداريين، والمجالس التربوية، وغيرهم من المواطنين المهتمين مراجعة المواد المكتوبة، وغيرها من التصريحات الشفوية المعلنة ذات العلاقة بالبرامج والخدمات، ومقارنتها بالواقع العملي في برامج التربية الخاصة. من جهة أخرى، تطلب بعض المقاطعات والولايات من المحامين مراجعة جميع الوثائق التربوية الرسمية المكتوبة قبل توزيعها.

المدارس المنزلية

عندما يكون الآباء غير مقتنعين بالتربية التي يتلقاها أبناؤهم اللامعون، فإنهم سيلجؤون إلى البحث عن بدائل ملائمة، منها ما يُعرف بالمدارس المنزلية.

هناك العديد من الأسئلة التي تتعلق بالموهوبين وبالتربية المُقدّمة لهم في المنازل.

- فإذا كانت المقاطعة تُوفّر مواصلات أو بدل تنقّل لبرامج الموهوبين، فهل يجب أن يتوقع الآباء الشيء نفسه لأبنائهم في برامج التربية المنزلية؟
- إذا كان لدى المدرسة برنامج للموهوبين، فهل يمكن للطالب الحضور في الوقت الذي يُقدّم فيه البرنامج الخاص؟
- إذا كانت الموازنة المحلية أو موازنة الولاية تُوفّر مواد أو معدات متمايزة، فهل يكون الطالب الذي يتلقى تعليمًا بيتيًا مؤهلاً لذلك؟
- هل يحق للطالب الحصول على أيّة مساعدة تعليمية من معلم الموهوبين؟
- هل يُعدّ لزامًا على الطالب المشاركة في الخبرات الميدانية أو الأنشطة المصاحبة لمنهاج الموهوبين التي تتبناها المقاطعة؟

يبدو أن المدارس البيتية لم تشهد حتى الآن حالات مقاضاة أو جلسات استماع في المحاكم فيما يتعلق بتربية الموهوبين. وعلى أيّة حال، فإن حقيقة وجود أعداد متزايدة من الطلاب الموهوبين الذين يتلقون تعليمًا في المدارس البيتية، قد يجعل من هذه المسألة قضية قانونية في المستقبل.

الخلاصة

تتمثل أسرع الطرائق لحلّ الخلافات في المفاوضات، أو الوساطة، أو رفع شكوى لعدم التقيُّد بالقانون. وبعبارة أخرى، يجب استنفاد جميع الوسائل غير الرسمية وشبه الرسمية لحلّ المشكلة قبل طلب الخلاص من عالم المحاكم والمحامين الثقيل والمثير للإحباط.

لكن التقاضي يصبح أمرًا محتومًا في بعض الأحيان، وإذا لم يتم التعامل مع إحدى القضايا في المحاكم الفدرالية، مثل قضايا التمييز في الإعاقة، والعرق، والسن، والجنس، فإنه يجب النظر بها في نظام محاكم الولاية. إن الاعتماد على محاكم الولاية، يعني أنه من المهم جدًا أن يكون لهذه المحاكم تشريعات واضحة مكتوبة، وأنظمة إدارية موضوعة لإرشاد المحاكم. من جهة أخرى، يتردد القضاة في اشتقاق حماية الطلاب الموهوبين من قوانين التعليم العامة، وبنود الدستور الغامضة. كما أن الاعتماد على محاكم الولاية في حلّ المشاكل القانونية، يعني أن قرارات المحكمة المتخذة في صيغة ما تُعدّ سابقة ملزمة في تلك الولاية، لكنها ليست كذلك في ولايات أخرى. لذا، فمن الصعب إيجاد قانونية وطنية يمكنها أن تصف ما هو قانون تربية الموهوبين. ومع ذلك، يمكننا استنتاج أحكام قانونية عامة من التشريعات والنصوص الموجودة حاليًا.

ومن هذه الاستنتاجات أنه يجب أن يكون لدى الولايات قوانين تحكم قبول الطلاب المبكر تسمح بالاستثناءات

الإدارية لقيود شروط العمر. وقبل أن تبدأ الولايات التفكير في برامج للموهوبين، يجب عليها توفير التمويل اللازم لخدمة جميع الطلاب المحددين كموهوبين؛ لأن تحديد مجموعة من الطلاب كموهوبين، والاكتفاء بخدمة مجموعة واحدة مختارة منهم، سيؤدي إلى شكاوى قانونية. كما يجب أن يطور موظفو المدرسة خطة تعليم فردية لكل طالب، مراعين في الوقت نفسه المصادر المخصصة المتوافرة لدى المقاطعة لمساعدة الطالب. وفي حال تعذر وجود تعليم ملائم على المستوى المحلي في المدارس الحكومية، فيجب على الوالدين البحث في قرار النقل من المدرسة.

وممّا لا شك فيه أن ترخيص المعلمين لتربية الموهوبين يحفظ حقوق هؤلاء المعلمين في جميع الأحوال؛ فحتى المحاكم التي تراعي -على الأغلب- رغبات الآخرين في السماح للمربين ومجالس المدرسة بالسيطرة على عملية قرارات التوظيف، تُقرّ بأن المعلم المرخص يمتلك كفاءة أكثر من زميله الذي يفتقر إلى التدريب في تربية الموهوبين.

تكشف قرارات المحاكم أيضًا ضرورة أن يكون العاملون في تربية الموهوبين يقظين جدًا بصورة مستمرة لينأوا بأنفسهم وبرامجهم عن المحاكم. كما يجب أن يتخذ معلمو الموهوبين الإجراءات اللازمة لوضع مقياس للعناية بطلابهم، مثل: الالتزام بملاحظة الأوضاع الخطرة، والحصول على عناية طبية سريعة في حال وقوع الحوادث. والحرص نفسه ضروري لمنع اقتصار برامج الموهوبين على الأغلبية العرقية والثقافية في مقاطعة المدرسة؛ لذا، يجب أن تقوم المقاطعات بدمج أساليب للتعرف إلى الموهوبين من بين فئات المجتمع كافة. ويبقى هناك أسئلة تبحث عن إجابات، تتعلق بالتعليم في المنزل، والالتحاق بالمدرسة في أثناء برنامج الموهوبين فقط، أو توفير المواصلات وتوزيع وحدة المدرس ولوازم التعليم. هناك قضية أخرى لم تُحل بعد، هي إضافة وحدات كارنيجي إلى المساقات المتقدمة التي أكملت قبل القبول في المدرسة الثانوية. ويجب على الولايات التي لا تسمح بهذه الممارسة، دراسة الطريقة التي عولجت فيها هذه المسألة في ولايات أخرى. وفي حال أكمل طلاب أصغر سنًا مساقات متقدمة بالمستوى نفسه بإشراف مدرس مرخص، فسيكون من الظلم عدم حساب رصيد الساعات المعتمدة من هذا النظام لدى التخرج في المدرسة الثانوية.

يجب أن تتخذ هيئات التعليم المحلية، وتلك التي في الولاية، ومجالس التعليم، والمدارس الحكومية والخاصة، والمدارس الدينية، احتياطات مشددة عند طباعة ما يصف جميع أوجه برامج تربية الموهوبين لديها. كما يجب أن تكون السياسات المعلنة والأساليب معتمدة على الحقيقة، لا التصور والاعتقاد. أمّا قضية الغش وإساءة التمثيل، فيجب أن يُنظر إليها بصفتها أخطر قضية في تربية الموهوبين.

ملحق

بيان تحديد موقف من فرص التعليم الإلزامي للطلاب الموهوبين (١٩٩٤)

تصدر الرابطة القومية للطلاب الموهوبين - بصورة دورية- بيانات عن سياستها بشأن القضايا التي لها تأثير في الممارسات والسياسات الخاصة بتربية الموهوبين. وتُمثّل هذه البيانات القناعات الرسمية لهذه المنظّمة. كما أن جميع البيانات التي يوافق عليها مجلس مديري الرابطة القومية للطلاب الموهوبين، تتماشى مع الاعتقاد السائد بأن الديمقراطية يجب أن تحترم تميّز الأفراد والتنوع الثقافي الواسع الموجود في مجتمعنا، والتماثل، والاختلاف في خصائص التعلّم، التي يمكن أن توجد داخل أيّة مجموعة من الطلاب.

يلتزم مجلس الرابطة القومية للطلاب الموهوبين التزامًا كاملاً بالأهداف القومية المدافعة عن التميّز والمساواة للطلاب كافة. ونحن نعتقد بأن أفضل طريقة لتحقيق هذه الأهداف يكون من خلال فرص التعليم التفاضلية، والمصادر، وتشجيع الطلاب جميعهم. كما تدعم الرابطة تقديم خدمات إلزامية تفي بالحاجات المميزة للطلاب الموهوبين.

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الحاجات الخاصة للطلاب الموهوبين، مثل التقرير الوطني الفدرالي للتميز، وهو حالة دراسة لتطوير الموهبة، صدر في شهر تشرين الآخر من عام ١٩٩٣، الذي أكد أن حاجات الطلاب الموهوبين في الأمة لم يتم الوفاء بها. وحاليًا، يُنظر إلى برامج هؤلاء الطلاب بصفتها أنشطة مضافة إلى المنهاج، وأنها تتوافر فقط بناءً على أسس محدّدة في بعض الأنظمة المدرسية التي يسمح التمويل بها.

عمومًا، فقد وُثّقت حاجات الطلاب الموهوبين توثيقًا جيدًا عن طريق البحث والدراسات الفدرالية. ولتعليم أطفالنا، والسماح لأمريكا بالتنافس في الاقتصاد العالمي، وفي المجالات الإنسانية كلّها، يجب على الأمة توفير بيئة يستطيع فيها الطلاب الموهوبون بمشاركتهم أقرانهم العاديين الوصول إلى أقصى إمكاناتهم.

الرابطة القومية للطلاب الموهوبين
(707 L Street, Suite 550)
Washington, D.C. 20036)

أسئلة للتفكير والمناقشة

- لماذا يُعدّ مهمًا حلّ نزاعات تربية الموهوبين في حدودها الدنيا؟
- بناءً على دراستك القضايا القانونية في هذا الفصل، ما أكثر القضايا تداولاً وأهمية في المقاطعة التي تعمل فيها؟ (اذكر ثلاث أو أربع قضايا فقط).
- ما الفرق بين الحماية القانونية الفدرالية المقدمة إلى الطلاب المعاقين، والحماية المقدمة إلى الطلاب الموهوبين؟
- هل يستطيع الطالب في مقاطعتك تلقي خدمات خاصة إذا كان موهوبًا ومعاقًا في الوقت نفسه؟ وضّح ذلك.
- هل يُسمح بتقديم خدمات للموهوبين في منطقتك؟ وضّح ذلك.

REFERENCES

Council of State Directors of Programs for the Gifted. (1994). *The 1994 state of the states gifted and talented education report*. Austin, TX: Author.

Karnes, F. A., & Marquardt, R. G. (2000). The Pennsylvania Supreme Court decision on gifted education. *Gifted Child Quarterly*, 32, 360-361.

Karnes, F. A., & Marquardt, R. G. (1991a). *Gifted children and the law: Mediation, due process and court cases*. Scottsdale, AZ: Gifted Psychology Press.

Karnes, F. A., & Marquardt, R. G. (1991b). *Gifted children and legal issues in education: Parents' stories of hope*. Scottsdale, AZ: Gifted Psychology Press.

Karnes, F. A., & Marquardt, R. G. (1993). Pathways to solutions: Using conflict resolution in matters of the gifted and talented. *Gifted Child Today* 16, 38-41.

Karnes, F. A., & Marquardt, R. G. (2001). *Gifted children and legal issues: An update*. Scottsdale, AZ: Gifted Psychology Press.

Karnes, F. A., Troxclair, D. A., & Marquardt, R. G. (1997). The Office for Civil Rights and the gifted: An update. *Roeper Review*, 19, 162-163.

Karnes, F. A., Troxclair, D. A., & Marquardt, R. G. (1998a).

A survey of mediation opportunities in gifted education. *Gifted Child Today*, 21(3), 46-47, 49.

Karnes, F. A., Troxclair, D. A., & Marquardt, R. G. (1998b). Legal aspects of gifted education: Due process in gifted education. *Roeper Review*, 20, 297-301.

Krementz, J. (1989). *How it feels to fight for your life*. Boston: Little, Brown.

Marquardt, R. G., & Karnes, F. A. (1989). The courts and gifted education. *West's Education Law Reporter*, 50, 9-14.

Missing boy's body is found. (1986, June 30). *The Evening Post*, p. A-l.

National Association for Gifted Children. (1994). Position paper: Mandated educational opportunities for gifted and talented students. Washington, DC: Author.

Sargent, E. D. (1985, August 13). Science lab blast injures 4 D.C. pupils. *Washington Post*, pp. A-l, A-8.